تقييم التوجه نحو الاستثمار الخاص في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني

Evaluating the orientation of private investment in Algeria and its contribution to the national economy

ط.د. عبابو الطيب[1]
جامعة تلمسان – الجزائر
ababoutayeb@hotmail.com

أ. يوسفي رشيد
جامعة مستغانم – الجزائر
youcefi20022002@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 22 /2020/01 تاريخ النشر: 2020/06/03

Abstract:
The national economy is witnessing an accelerated trend towards the private sector, which raises many questions about the pros and cons of this trend, as it has become necessary to evaluate it for a clear vision towards the future, and this is what this study aims at, as the main contribution to the private sector in national production has been touched The added value achieved annually, as the volume of what the private sector achieves from the national raw production reached twice the amount achieved by the public sector in 2016, and in the same year, the combination of value added to the private sector amounted to 85.1% of the total added value outside the hydrocarbon sector compared to 14.9% for the Public sector And these are all indications of the private sector dominating the activity of the national economy, but the implications of the latter remain weak in view of the imbalances experienced by the national economy from the lack of national production and dependency on the outside, not to mention the high rate of households and weak purchasing power.
Key words: Private investment, private sector, public sector, national raw production, value added..

مقدمة:

بدأ الاقتصاد الجزائري من بداية الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات إلى الاتجاه التدريجي نحو الاستثمار الخاص وتعزيز مكانته بدأ بعمليات الخوصصة وصولا إلى آليات التشجيع والتحفيز من أجل بناء مناخ استثماري فعال، فبرامج الخوصصة في الجزائر لازالت إلى اليوم مستمرة موازاة مع المبالغ الضخمة المنفقة على تشجيع الاستثمار الخاص في نفس الوقت حيث في كل مرحلة تتكيف وتسطر لها سياسات استثمار جديدة تتراوح مرة في ظل الإصلاحات وتماشيا مع إعادة الهيكلة الاقتصادية وتارة أخرى تكتفي بالتشجيع على المبادرة وترك المجال أما التلقائية في الدخول إلى مجال الأعمال والاستثمار، ورغم كل الجهود المتوالية لازال الاقتصاد الجزائري يتخبط في التبعية للخارج وعجلة إنتاجية ضعيفة لسد الحاجيات الوطنية من السلع والخدمات الضرورية، وبالنظر إلى هذه الاختلال ورغم الجهود المبذولة أصبح من الضروري تقييم المراحل السابقة ودراسة مواطن القوة و الضعف لهذا التوجه وفعاليته في الاقتصاد الوطني.

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى حجم التوجه نحو القطاع الخاص في الجزائر وانعكاساته على الاقتصاد الوطني ؟**

فرضيات البحث:

– يتجه الاقتصاد الوطني نحو مزيد من الخوصصة واستحواذ القطاع الخاص التدريجي على قطاع الأعمال ككل لكن برؤية غير واضحة،

[1] المؤلف المرسل: عبابو الطيب: ababoutayeb@hotmail.com

– يؤثر التوجه نحو زيادة حجم القطاع الخاص في الجزائر إلى زيادة حجم الإنتاج الوطني ومساهمة هذا الأخير في خلق القيمة المضافة.

أهمية البحث:

يستقي هذا الموضوع أهميته من أهمية الاستثمار الخاص كتوجه إستراتيجي لرفع القدرات الاقتصادية الوطنية وزيادة الإنتاج الوطني، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، ومساهمته في توفير الحاجيات الأساسية من المنتجات للمجتمع وتعزيز القدرة الشرائية وتوفير مناصب الشغل.

أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى إبراز الاهداف التالية:

– تسليط الضوء على حجم الاستثمار الخاص في الجزائر وتوجهات القطاع الخاص في النهوض بالاقتصاد الوطني من خلال تطور مساهمته في الإنتاج الوطني،

– تسليط الضوء على واقع الاستثمار الخاص وأفضليته المستقبلية في تعزيز القدرات الاقتصادية من خلال القيمة المضافة التي يحققها سنويا.

منهج البحث:

يعتمد موضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من أجل الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية للموضع وتفسير التغيرات التي طرأت على متغيرات البحث وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات.

من أجل الإجابة على الاشكالية وتحليل موضوع البحث ارتأينا تقسيمه الى المحاور التالية:

- الإطار النظري للاستثمار الخاص والخوصصة
- توجهات الاستثمار الخاص في الجزائر
- تقييم توجهات الاستثمار الخاص في الجزائر

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الخاص والخوصصة

يكتسي الاستثمار الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاد إلى جانب الاستثمار العام، حيث يعتبر مؤشرا من المؤشرات الأساسية في قياس التقدم والتطور لما يلعبه من دور في تحقيق النمو وخلق القيمة المضافة وتأثيره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج والتشغيل ولهذا وجب توجيه هذا الأخير توجيها صحيحا وهادفا بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية لكل بلد.

أولا: مفهوم الاستثمار الخاص

يمكن النظر إلى الاستثمار باعتباره "توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد، وذلك أن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأجيل الانتفاع من هذه المورد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار" (مروان.شموط، 2008، صفحة 06)، أو بأنه" استخدام لجزء من الموارد المتاحة لدى المجتمع لتكوين رأس لمال العيني– سواء كان هذا التكوين للإحلال أو التوسع أو لإنشاء وحدات جديدة– الذي يعاد استخدامه في العملية الإنتاجية لإنتاج سلع أخرى" (سالم.قاسم.النعيمي، 2005، صفحة 21)،

أما الاستثمار الخاص فيقصد به على "أنه المشروعات التي تقوم على الملكية الفردية والتي تهدف إلى تحقيق أعلى ربح، ومن المشروعات ما يمتلكه شخص بمفرده وتسمى بالمشروعات الخاصة الفردية، ومنها ما يكون مملوكا لعدة أشخاص مجتمعين وتسمى بالمشروعات الخاصة الجماعية" (محمدالجوهري، 2009، صفحة 16)،

ويعرف الاستثمار الخاص أيضا على انه" تخصيص قدر من موارد المنشأة على أمل تحقيق العوائد التي يتوقع الحصول عليها مستقبلا خلال فترة زمنية طويلة نسبيا" (سالم.قاسم.النعيمي، 2005، صفحة 21) ويستمد الاستثمار الخاص أيضا مفهومه من القطاع الخاص الذي هو قسم من أقسام الاقتصاد الوطني، فالقطاع الخاص هو"ذلك القسم من الاقتصاد القومي الذي تعود ملكيته إلى الافراد أو الشركات التي يتملكها الأفراد" (أونج، 2000، صفحة 23)، وهو ذلك" القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن" (محمدعبده، 2004، صفحة 49)

1- أهمية الاستثمار الخاص:

تتجلى أهمية الاستثمار الخاص من عدة نواحي إن على المستوى الفرد أو الجماعة صاحبة رأس المال أو على المستوى الوطني من خلال ما ينتج عنه من قيمة مضافة.

– الأهمية على مستوى الفرد:

ويمكن تحديدها من خلال تحليل الدوافع والأهداف من دخول الفرد في قرار الاستثمار ومواجهة مخاطره ومن أهمها (قاسم.نايف.علوان، 2009، صفحة 33):

- ✓ يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار،
- ✓ يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة أو الغير المنتظمة،
- ✓ يساهم الاستثمار في زيادة العائد على رأس المال وتنميته من خلال زيادة الأرباح المحتجزة والمحققة من الاستثمار.

–الأهمية على المستوى الوطني:

ويمكن تلخيص أهم النقاط الاكثر أهمية كما يلي (قاسم.نايف.علوان، 2009، الصفحات 33–34):

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبلاد،
- ✓ خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني،
- ✓ دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- ✓ زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير.

2– العوامل المؤثرة على الاستثمار الخاص

حتى يتحقق الاستثمار لابد من دراسة وتحليل العوامل المحيطة بمناخ الاستثمار الخارجية والداخلية بما يتيح الحفاظ على قيمة الأموال المستثمرة وزيادتها، وتشمل هذه العوامل على مختلف السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما فيها السياسات الاقتصادية الكلية المالية منها والنقدية والتجارية بالإضافة طبيعة الأنظمة الاقتصادية والبيئة القانونية التي تتحكم هي الأخرى في توجهات القرارات الاستثمارية وتتمثل اهمها فيما يلي:

– الاستقرار السياسي:

يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الأمني ارتباطا وثيقا، فكلما كان النظام الأمني مسيطرا على الأمن وعلى الجريمة في كل صورها كان جاذبا للاستثمار والعكس صحيح. وتكمن أهمية النظام السياسي في عمل النظام الاقتصادي حيث يتماشى مع التغيرات وظروف نطوره فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا كلما كان جاذبا للاستثمار وكلما كان دكتاتوريا كان طاردا له، وكل هذا يعتمد على مدى استقرار هذا النظام السياسي فجذب الاستثمار مرهون باستقراره والعكس صحيح (عبدالمجيدعبدالمطلب، 2002، صفحة 192).

– السياسات الاقتصادية الملائمة:

يجب أن تتميز السياسات الاقتصادية بالوضوح والاستقرار وأن تنسجم مع القوانين والتشريعات المطبقة، وأن يكون هناك إمكانية لتطبيق هذه السياسات فيجب أن تتوافق مع القوانين ضمن إطار محدد من السياسة العامة، فالاستثمار الخاص يحتاج إلى سياسة ملائمة تعطي الحرية ضمن الأهداف العامة للقطاع الخاص كالاستيراد والتصدير وتحويل الاموال والتوسع في المشاريع، ومن المطلوب أن تكون مستقرة ومحددة وشاملة، فتشجيع الاستثمار لا يتحقق في قانون معين وإن احتوى على الكثير من المزايا والإعفاءات والاستثناءات، بل يتحقق في جملة السياسات الاقتصادية المتوافقة التي توفر مستلزمات الإنتاج بأسعار منافسة من ناحية وتؤمن السوق والطلب الفعال لتصريف المنتجات من ناحية أخرى وهذا من الممكن أن يتوقف على (عطا.الله، 2011، صفحة 24):

- ✓ إعادة توزيع الدخل وزياد حصة الرواتب والأجور،
- ✓ تشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات من أمامه،
- ✓ تطوير إجراءات الإقراض وتنشيط النظام المصرفي، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمنتجين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج ويسمح للمنتجات بالمنافسة الخارجية،
- ✓ ضمان حرية دخول وخروج رؤوس الاموال ونقل الملكية وتهيئة الظروف الخارجية بما يسمح بالتأثير الإيجابي على أسعار الفائدة ومعدلات الأرباح.

– البنية التحتية اللازمة للاستثمار:

تعتبر البنية التحتية من أهم العوامل المطلوبة حاليا وبخاصة إذا تعلق الأمر باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فمن المطلوب توفر بنى تحتية إرتكازية ضرورية للأنشطة الاستثمارية الإنتاجية على الخصوص والمقصود منها الطرق والمواصلات والموانئ، الكهرباء والماء ناهيك عن وجود نظام مالي ومصرفي شامل ومتطور، سوق مالي كفء وتطبيقات الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية مما يعطي انطباعا على مدى الانفتاح الاقتصادي حيث يعتبر عامل مهم في زيادة معدلات الاستثمار وبخاصة الأجنبية منها (آل.شيب، 2009، صفحة 31).

– الدخل الوطني ومعدلات التضخم:

يؤثر الدخل الوطني على الاستثمارات الخاصة بشكل كبير وذلك من حيث حجم الدخل المتاح وتوزيعه ومعدلات نموه وانعكاس ذلك على متوسط الدخل الفردي حيث كلما كبر حجم الدخل أدى الى ارتفاع الميل الحدي للإدخار ويزيد من حجم مرونة الطلب مما يؤدي إلى خلق استثمارات ذات طاقات انتاجية واسعة.

اما التضخم الذي هو الارتفاع المستمر في المستوى العام الأسعار، حيث ارتفاعها لفترة طويلة من الزمن يؤثر تأثيرا سلبيا على الاستثمار لأنه يخلق جو من عدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي زيادة مخاوف المستثمرين من المستقبل ودرجة المخاطر المحتملة المتوقعة من إنخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي التأثير على القيمة الحقيقية للدخول والأرباح والقيمة الحقيقية لراس المال المستثمر مما يولد انخفاض الرغبة في الاستثمار (آل.شيب، 2009، صفحة 32) .

ثانيا: مفهوم الخوصصة

تقوم سياسة الخوصصة على نقل ملكية المنشآت العامة أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص وهي الترجمة الانجليزية لكلمة (privatization)، والتي ظهرت في بريطانيا في الفترة من أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، في عهد حكومة "مارجريت تاتشر" إثر تطبيقها لإصلاحات إقتصادية من بينها سياسة الخوصصة.

يعد مستوى أداء القطاع لعام ومقدار ما يحققه من أرباح وخسائر ودوره في عجز ميزانية الحكومة ونسب العائد من راس المال المستثمر في المشروعات العامة وتأثيره على ميزان المدفوعات وعلى القدرة التنافسية في الأسواق العالمية النتيجة التي اكدت ان القطاع العام يعاني انخفاضا شديدا في نسبة العائد على الاستثمار كما أن هذا الوضع جعل الكثير من مؤسسات القطاع العام عبئا على الاقتصاد ومصدرا لامتصاص الثروة الوطنية ولهذا تبحث الحكومات في استخدام الموارد المتاحة من خلال إفساح المجال للقطاع الخاص بتملك المؤسسات العامة وإدارتها.

إن عملية الخصخصة أو الخوصصة أو "التخصيصة" او "التخصيص مصطلاحات تعني"تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة او إيجار أو مشاركة أو بيع وشراء فيما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة" (محمد.العبد.الله.وآخرون، 2005، صفحة 47)، وتعني أيضا "بيع أصول المشروعات العامة، أو المشروعات التابعة للقطاع العام أو أسهمها إلى الأفراد سواء كان البيع كليا أو جزئيا، سواء تم البيع للعاملين بالمشروع أو لمستثمر رئيسي أو من خلال سوق الأوراق المالية" (الحجازي، 2002، صفحة 13). وعرفها البنك الدولي أنها " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، ويعتبر كل من الإيجار وعقود الإدارة والاستثمار ونزع ملكية القطاع العام من الأساليب الرئيسية لتحويل الملكية إلى القطاع الخاص، أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فاعتبر " الخصخصة جزء من عملية تصحيح هيكلي للقطاع العام وبذلك فهي تتعلق بإعادة تعريف وتحديد دور الدولة عن طريق إبعاد الدولة عن اي نشاط يمكن أن يؤديه القطاع الخاص بشكل أفضل" (عبد.المجيد، 2008-2009، صفحة 76) .

تعرف سياسات الخوصصة بأنها " سياسة اقتصادية تهدف في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتقنينها، وتشجيع القطاع الخاص الذي من المفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشأة وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد" (ابو.عامرية، 2008، صفحة 15).

من خلال المفاهيم السابقة للخوصصة ومن خلال التجارب العالمية بداية من انطلاقها الفعلي وتنفيذه في أواخر السبعينيات في إنجلترا مرورا بالإصلاحات الهيكلية التي مست معظم الدول النامية في بدايات السبعينات وصولا إلى برامج الخوصصة والتخصيص الحالية، فكلها واكبت مرحلة اقتصادية معينة تسعى السلطات الاقتصادية في كل مرة بما توفر من إمكانات وموارد متاحة للخروج من أزماتها الاقتصادية باستخدام مختلف الأدوات والأساليب مثل ما حدث في الجزائر إبان انخفاض أسعار البترول التي أثرت على أداء الاقتصاد الوطني وتراجعه مشكلا بذلك ازمة اقتصادية أوجبت على السلطات الجزائرية إعادة النظر في توجيه هذا الاقتصاد فكان خيار اقتصاد السوق خيار لا مفر منه وبالتالي التوجه نحو القطاع الخاص.

المحور الثاني: توجهات الاستثمار الخاص في الجزائر

بدأ مسار الاستثمار الخاص في الجزائر يتضح بشكل كبير بداية من عمليات الإصلاحات الكبرى التي عاشها الاقتصاد في فترة التسعينات والتي كانت نتيجة تراكم أزمات ومشاكل سببها الرئيسي انخفاض أسعار البترول أواخر الثمانينيات فبدأ الاقتصاد ككل يتجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد المخطط حيث أصبح من الضروري إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص ، فانطلقت برامج الخوصصة التي جاءت بدوافع ذاتية وأخرى نتيجة ضغوطات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي)، ثم بدأ الاقتصاد الوطني يتعافى بعد تخلصه من التبعية في تسطير برامجه الاقتصادية أواخر التسعينات(عام 1997) فبدأ التفكير في تشجيع القطاع الخاص وتحفيزه على الإنتاج وبدأ يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث بدأت هذه المرحلة تركز على رؤوس الأموال الخاصة وتثمينها ودعم التمويل الاستثماري ومن هذا كله يمكن تقسيم توجهات الاستثمار الخاص إلى مرحلتين أساسيتين هما مرحلة الإصلاحات الكبرى ومرحلة ما بعد الإصلاحات.

أولا: توجهات الاستثمار الخاص في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الكبرى

تركزت اتجاهات الاستثمار الخاص في هذه المرحلة في التقليص من حجم القطاع العام من خلال نقل ملكية المشروعات والاستثمارات العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص، وهي تشير إلى التغيير في ملكية المنشاة أو جزء منها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتسمى أحيانا التجريد (Dévestiture) أو اللاتأميم (Dénationalisation)، ويمكن تنفيذها بعدة طرق مثل بيع حقوق ملكية المنشأة العامة من خلال أسواق رأس المال أو بيع المنشأة كاملة لمؤسسة أخرى أو تصفيتها أو إنشاء مشروع مشترك،

هذا ما سجل على نطاق واسع إبان الإصلاحات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة التحول من النهج الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق حيث كانت برامج الخوصصة من أهم البرامج التي طبقت، وفيها بيعت الشركات العامة المفلسة وتمت تصفيتها ومنها ما بيعت بالديون التي كانت على عاتقها للخواص محليين أو أجانب، كما أن الشركات المفلسة والمنهارة كلية بيعت هياكلها وما بقي من أصولها للخواص تشجيعا لإحلال محلها استثمارات جديدة برؤؤس اموال خاصة.

يرجع تاريخ التوجه نحو الخوصصة إلى فترة الثمانينات بدايات عهد الرئيس الشاذلي بن جديد" حيث خاضت الجزائر إصلاحات اقتصادية كبرى كان الهدف منها إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتعزيز إستقلالية مؤسساته ليكون لها دور أكثر فعالية في إحداث التوازن الاقتصادي وتحقيق النمو، وعرفت الفترة 89/80 بمرحلة التنمية اللامركزية من خلال مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول 1984/1980 والمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 وتعد هذه الفترة بالفترة المصيرية للاقتصاد الوطني وتعتبر مرحلة مراجعة التوجهات الاقتصادية الكبرى للجزائر واستراتيجيات النمو،

لكن لم يلبث هذا المسار الإصلاحي حتى واجه أزمة اقتصادية أربكت برامجه، مما ساهم في إضعاف المؤسسات العامة، وفتح باب المديونية الخارجية وتراكمها نتيجة الصعوبات المالية الناتج عن إنخفاض معدل الدخل الوطني بسبب إنهيار أسعار البترول المصدر الأساسي له، فكان التفكير في إفساح المجال للقطاع الخاص بشكل أوسع خيارا وطنيا لابد منه من أجل النهوض بالاقتصاد في ظل إنهيار المؤسسات المملوكة للقطاع العام وعجزها عن حمل عبئ النمو والتنمية،

مرت مراحل الخوصصة قبل الدخول فيها مباشر بمجموعة من الإعدادات الاقتصادية المترتبة عن إنتهاج الجزائر إقتصاد السوق، فكانت عمليات إعادة الهيكلة العضوية والمالية في بداية الثمانينات من الإصلاحات الكبرى التي كانت شاملة في الإقتصاد الجزائري، فعمليات الخوصصة إذا لم تكن حديثة العهد بل ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات مختلفة قبل الدخول في تصفية المؤسسات الاقتصادية

المفلسة التابعة للقطاع العام، حيث كانت أولى الإجراءات المنسجمة مع التوجه الاقتصادي الجديد في سن القانون 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية (الجريدة.الرسمية، 13 يناير 1988) حيث كان هذا القانون الإنطلاقة الأولى في حرية اتخاذ القرار في مجال تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية، بإدخال أساليب وطرق التسيير المتبعة في القطاع الخاص فسمية بالخوصصة الشكلية أو خوصصة التسيير، ثم تلتها بعد ذلك بما يسمى بالخوصصة الصامتة أو الخوصصة الجزئية، حيث سمح فيها فتح المجال للمؤسسات العمومية التنازل عن أصولها لأشخاص طبيعيين أو معنويين من القطاع الخاص أو فتح رأس مالها لمؤسسات القطاع الخاص، وكان ذلك بموجب التدابير التي جاء بها قانون المالية التكميلي بموجب المرسوم رقم 08/94 المؤرخ في 26 ماي 1994، ثم جاء بعد عام فقط الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 اوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والذي كان ممهدا حقيقيا لتجسيد سياسة الخوصصة في الجزائر.

ثانيا: توجهات الاستثمار الخاص بعد الإصلاحات الاقتصادية الكبرى

تركز توجهاتها القطاع الخاص في هذه المرحلة إلى تشجيع الاستثمار الخاص لزيادة وزنه في الاقتصاد الوطني دون المساس بالقطاع العام من خلال الإعتماد على نظم الحوافز المتنوعة الجبائية منها والتمويلية وغيرها من آليات الدعم الغير المباشر من أجل تشجيع المبادرة الفردية والجماعية لأصحاب رؤوس الأموال مستخدمة مجموعة من الآليات تتعلق بإزالة القيود للدخول في أنشطة كانت مقصورة سابقا على المنشآت العامة والتخلص من القيود على دخول الأسواق لزيادة المنافسة إلى المدى الذي يمكن للمنشآت الخاصة من دخول الأسواق المحمية من طرف الحكومة سابقا وفسح المجال أمام المشاريع الخاصة في خوض هذه النشاطات دون المساس بالتوازنات المسطرة في السياسات الاقتصادية المنتهجة بخصوص توفير المنتجات والسلع لسد الحاجيات الوطنية وتنويعها سعيا إلى بلوغ مستوى مقبول من التنمية، وتهدف هذه الأساليب من أساسها إلى نقل تقديم الخدمة أو المنتج من القطاع العام إلى القطاع الخاص بينما تظل الدولة مسئولة بشكل كامل عن الإمداد بالخدمة. (الحجازي، 2002، صفحة 31).

فبعد الخروج النسبي للإقتصاد الوطني من الإصلاحات الهيكلية وتخلصه من التبعية وإملاءات المؤسستين العالميتين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) سنة 1997 رافقتها الانفراج في قيمة الصادرات نتيجة تحسن أسعار البترول وانتعاش مداخيل الخزينة العمومية، أصبح من المتطلبات إعادة التفكير في تسيير ملف الخوصصة وفق المتغيرات الاقتصادية الراهنة ومحاولة تدارك التأخر نتيجة الارتباك في تطبيق السياسات والبرامج السابقة وما أنتجته تعقيدات الخوصصة بالإضافة إلى التسيير البيروقراطي وبطئ الإجراءات ناهيك عن الشروط التعجيزية المفروضة على المستثمرين، فكلها عوامل شكلت عراقيل حقيقة في طريق انطلاق عملية الخوصصة، فكان لابد من ضخ نفس جديد في برامج الخوصصة وإعادتها إلى السكة الصحيحة وكان ذلك من خلال الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسيير خوصصتها (الجريدة.الرسمية، 22 غشت 2001) ومن أهم النقاط التي جاء بها ما يلي:

- توسيع مجال الخوصصة ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية دون استثناء،
- حدد الجهات المكلفة بالخوصصة وهي مجلس الوزراء، مجلس مساهمات الدولة، الوزارات المعنية بالمساهمات،
- أنشأت لجنة مراقبة عمليات الخوصصة وشركات تسيير مساهمات الدولة وتم من خلالها الحرية في إعتماد مختلف أساليب الخوصصة.

ارتكزت هذه المرحلة على تشجيع الاستثمار الخاص من خلال التحفيزات الجبائية والامتيازات المختلفة ناهيك عن توفير بيئة أعمال ملائمة، وكان منطلق الاستفادة تركز على مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في زيادة حجم القطاع الخاص

وبخاصة في بدايات الألفية الجديدة (2000) أينما أولت لها الدولة أهمية خاصة من خلال الإعانات والامتيازات، والتي أحدثت من أجلها هياكل وآليات خاصة لدعمها وتشجيعها وفتح صناديق خاصة بها و وكالات تسهيل عقارية مرافق لها.

وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات ذات كيان مستقل يتراوح تعداد عمالها من واحد إلى 250 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار ينار جزائري أو لا تتعدى أرباحها السنوية 500 مليون دينار جزائري التشريع الجزائري (الجريدة.الرسمية، لمرسوم.رقم.01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةا، 24 يناير 2001) كما حدد لها التشريع الجزائري أهداف عامة وهي:

- بعث النمو الاقتصادي،
- تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها،
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها على مجال التصدير،
- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

الإهتمام بالمؤسسات الصغير والمتوسطة ليس وليد الظروف الراهنة بل بدأ منذ سبعينيات القرن الماضي حيث أعطت لها مخططات التنمية آن ذاك حيزا في برامجها، إلا انها كانت كلها تابعة للقطاع العام، وهذا لم يمنع من تشكل عدد لا بأس به من المؤسسات الخاصة وذلك في إطار قانون 66-287 الصادر 1996، ولم يتوسع عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بعد الإصلاحات الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الوطني في التسعينيات وبدايات التجسيد الفعلي للخوصصة، وزاد نمو هذه المؤسسات التي أصبحت تمثل النسبة الأكبر في حجم القطاع الخاص بعدما أصبح ينظر إليها كبديل وشريك أساسي لتحقيق بعض الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة للبلاد كإنجاز الاشغال العمومية المختلفة وإنجاز البرامج السكنية العمومية بالإضافة إلى عدة اسباب أخرى زادت من اهميتها وساهمت في تطورها ومن اهمها:

- تشجيع الاستثمار الخاص من خلال رفع القيود المفروضة على المبادرات الفردية والجماعية والتخلي عن الفكر الاشتراكي المنافي لذلك للفكر الاستثماري الخاص،
- تحقيق هذا النوع من المؤسسات على نسب معتبرة من العوائد وانخفاض المخاطرة فيها،
- تمويل هذه النوع من المؤسسات لا يقتضي موارد مالية كبيرة مما يتيح فرص الاستثمار التمويل لدى الافراد،
- ظهور صناديق ومؤسسات متخصصة في دعم هذا النوع من المؤسسات وتقديم تسهيلات وتحفيزات مالية ونقدية لعبت دورا كبيرا في ترقية نشاطها وتوسع مجالاتها، وساهمت بشكل كبير في إنعاش وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ومن أهم الصناديق والمؤسسات المتخصصة التي أنشأت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- ✓ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، الذي طمأن البنوك في علاقاتها التمويلية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ إنشاء مشاتل خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسات استثمار ودعم تقني وإداري ترافق المشاريع الجديدة والمبادرات الشبانية وهي منتشرة في مختلف ولايات الوطن، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003،

- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في السوق العالمية،
- ✓ إنشاء المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25 أفريل 2003 لترقية الحوار وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل ومن جميع الفضاءات التي تسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير هذا القطاع،
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPMI) في 03 ماي 2005،
- ✓ مؤسسات مرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)، والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، وغرفة التجارة والصناعة (CCI)، ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- ✓ انشاء صناديق متخصصة متنوعة بحسب احتياجات المهنيين والناشطين في مختلف القطاعات، كصندوق تدعيم التصدير (FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندوق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCIPME)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية (FNPAAT)، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب(ENSEJ)، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض (FCMGR)، صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (FRSDT)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) وغيرها من الصناديق والمؤسسات الداعمة والممولة للمشاريع الاستثمارية المتوسطة الصغيرة (محمد.فوزي، 2010، صفحة 205).

جدول رقم: 01– تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2008–1991)

السنوات	1991	1999	2000	2002	2004	2005	2006	2007	2008
العدد	22382	159507	179893	189552	225449	245842	269806	293946	321387

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سياسات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جوان 2002.ص203 ، تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تضاعف إلى 7 مرات بين سنتي 1991 و 1999، هذا راجع إلى تسارع الإصلاحات المنتهجة في إطار برامج إعادة الهيكلة ناهيك على المرافقة التشريعية المشجعة لإنشاء المؤسسات الخاصة وآليات دعم وتشغيل الشباب وغيرها من التحفيزات ليصبح التعداد عام 2008 إلى ما يقارب 321400 مؤسسة أي ما يعادل 14 مرة ما كان عليه في عام 1991 وهذا مؤشر على حجم التسهيلات المقدمة في سبيل إشاء المشاريع الخاصة.

أما حجم القطاع الخاص من المشاريع الاستثمارية المصرح بها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI **و** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية أحدثت بموجب الأمر 01-03 وهي إمتداد لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) التي انشأت سنة 1993. أسندت للوكالة مهام الإعلام وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين لتسهيل وترقية الاستثمار ومرافقة المشاريع المنشأة وكل ذلك بما يتجاوب مع قانون الاستثمار،كما اسندت لها أيضا مهمة أساسية وهي متابعة التحفيزات الجبائية من بداية تحديد المشروع إلى غاية تجسيده الفعلي والتأكد من إصدار القرارات الإعفائية ومتابعتها، والجدول الموالي يوضح متابعة تطور عدد المشاريع المصرح بها إلى غاية 2018.

جدول رقم: 02 – حجم القطاع الخاص من المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002–2018

مصدر التمويل	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	**النسبة %**
القطاع الخاص	66 028	98.02	10 110 752	63.28

القطاع العام	1 211	1.80	4 624 484	28.95
القطاع المختلط	121	0.18	1 241 578	7.77
المجموع	67 360	%100	15 976 790	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 10-10-2019 http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان المشاريع الاستثمارية المصرح بها تتجه نحو القطاع الخاص بشكل كبير جدا حيث يمثل الاستثمار في هذا القطاع نسبة 98.02% من مجمل المشاريع المستحدثة، أما عن قيمة رؤوس الأموال التمويلية فهي أيضا تعتبر كبيرة مقارنة بالقطاع العام حيث تمثل نسبة 63.28% من القيمة الإجمالية للتمويل، ومن هذه الأرقام نخلص إلى أن القطاع الخاص بدءا فعليا في إزاحة القطاع العام عن هيمنته على النشاط الاقتصادي، مع العلم أن أغلب هذه الاستثمارات هي استثمارات تتوزع على مختلف القطاعات الناشطة في الاقتصاد الوطني و يمكن بيان توزيعها إلى غاية عام 2018 من خلال الجدول الموالي .

جدول رقم: 03 – حجم القطاع الخاص حسب كل قطاع في المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2018

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %
الزراعة	1 568	2.33	343 583	2.15
البناء	11 958	17.75	1 453 214	9.10
الصناعة	14 991	22.21	9 412 447	58.91
الصحة	1 215	1.80	276 861	1.73
النقل	29 270	43.45	1 166 583	7.30
السياحة	1 565	2.32	1 538 909	9.63
الخدمات	6 786	10.07	1 337 980	8.37
التجارة	2	0.02	10 914	0.07
الاتصالات	5	0.05	436 322	2.74
المجموع	67 360	% 100	15 976 790	% 100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 10-10-2019 http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

توضح بيانات الجدول أعلاه جليا على هيمنت ثلاثة قطاعات كبرى وهي الصناعة والبناء والنقل أما الخدمات فلازالت دون مستوى القطاعات السابقة هذا من حيث عدد المشاريع المنشأة وهي على التوالي 22.21،17.75،43.45 أما من الجانب التمويلي ورؤوس الأموال المستثمرة فهناك تفاوت كبير بين مختلف القطاعات حيث يتصدرها قطاع الصناعة بنسبة 58.91 تليه باقي القطاعات بمبالغ متقاربة من 7.30 إلى 9.63، وهذا مؤشر إيجابي من ناحية تطور القيمة المضافة بإعتبار ان الإنتاج الصناعي هو أهم القطاعات ذات المردود العالي في تحقيق نسب عالية من القيمة المضافة، أما عن قطاع النقل الذي يتصدر عدد المشاريع المنجزة يقابلها تمويل متوسط نسبيا هذا راجع إلى ان المؤسسات المستحدثة في هذا القطاع هي على الغالب مؤسسات صغيرة ومصغرة وبمبالغ تمويل لا تتجاوز على الأغلب 10 مليون دينار كراس مال للوحدة الاقتصادية .

المحور الثالث: تقييم توجهات القطاع الخاص في الجزائر

اتسم القطاع الخاص في الجزائر قبل بداية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى بالضبابية واللاشفافية ناهيك عن القوانين والتنظيمات الشحيحة التي لم تكن كافية وذات فعالية لتشجع الاستثمار الخاص بالنظر إلى الشروط والعراقيل الموجودة وهذا شيئ معقول إذا نظرنا إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج في تلك الفترة والمعتمد أساسا على المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولى واحتكارها للنشاط الاقتصادي،

أما المرحلة مابين العام 1994 وأواخر العام 1998 اتسمت هذه المرحلة بالتردد وغياب الرؤية الإستراتيجية الحقيقية الكفيلة بإخراج الاقتصاد من المشاكل المالية والهيكلية التي يتخبط فيها، فمن جهة تفاقم المديونية الخارجية ومن جهة أخرى تراجع أسعار المحروقات المصدر الأساسي لإرادات الدولة، حيث استنزف الاقتصاد الوطني كل الجهود السابقة لإنقاذ المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها والمنفق عليها مبالغ ضخمة قدرت 223.6 مليار دينار من عام 1988 إلى عام 1994 ، مبالغ ضخمة لو استخدمت في غير الوجه الذي انفقت فيه لكانت كافية لوحدها بإنجاز قاعدة إنتاجية هامة بالإضافة لما أنفق على إصلاح القطاع المصرفي و المقدرة بحوالي 670 مليار دينار، وإلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 98-195 المؤرخ في 07 جوان 1998 المحدد للقائمة الأولى للمؤسسات العمومية المرشحة للخوصصة استمرت تبعات هذه المرحلة حتى نهاية العام 2000 تقريبا، ويمكن معاينة حجم القطاع الخاص في هذه الفترة من خلال مقارنة تطور مساهمته في الانتاج الوطني مقارنة بالقطاع العام وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم: 04 – تطور مساهمات القطاع الخاص في الانتاج الخام مقارنة بالقطاع العام للفترة 1990–1999 *(الوحدة مليون دج)*

السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الانتاج الاجمالي الخام	663 601,6	1 024 807,3	1 277 392,6	1 485 326,8	1 885 382,5	2 446 685,6	3 154 349,9	3 399 288,1	3 579 683,3	4 172 838,1
مساهمة القطاع الخاص	264 528,6	399 969,5	508 059,7	647 700,0	807 594,5	1 026 491,3	1 392 071,0	1 517 360,3	1 786 609,5	2 015 322,6
مساهمة القطاع العام	399 073,0	624 837,8	769 332,9	837 626,8	1 077 788,0	1 420 194,3	1 762 278,9	1 881 927,8	1 793 073,8	2157515,5

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للإحصائيات ONS

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 أن مساهمة القطاع الخاص من الإنتاج الخام تتقارب مع مستويات الإنتاج المسجلة في القطاع العام لسنتين على التوالي 1998 و1999 حيث بلغ إجمالي إنتاج القطاعين على التوالي 1 786 609,5 و 1 793 073,8 مليون دينار جزائري عام 1998 و 2 015 322.6 و 2 157 515.5 مليون دينار جزائري عام 1999 ، وتمثل سنة 1998 بداية نهاية الإصلاحات الاقتصادية الكبرى ونهاية برامج الخوصص الهيكلية للقطاع العام،كما تعتبر هذه الفترة بداية تنفيذ برامج دعم تشغيل الشباب وفتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتقديم لها تسهيلات ودعم تمويلها لمباشرتها في الاستثمار ، وهذه دلالات إيجابية على التأثير النسبي للبرامج المطبقة في تلك الفترة ، ومع ذلك تبقى دون بلوغ الأهداف المسطر والمراد بلوغها سابقا والتي مازالت تواجه عراقيل مختلفة كتدني معدلات النمو ، ضعف تنافسية هذه المؤسسات وضعف قدرتها على التصدير أو قدرتها على التقليص من فاتورة الاستيراد بالإضافة

إلى افتقارها لبيئة أكثر ملائمة تشجع المؤسسات المبتكرة وتساهم في ديمومتها، أما عن تأثيرها على حجم الإنتاج الخام فهو مؤشر إيجابي على تطور القطاع الخاص والشكل الموالي يبين ذلك.

شكل رقم: 01 – تطور مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام لفترة 1990–1999

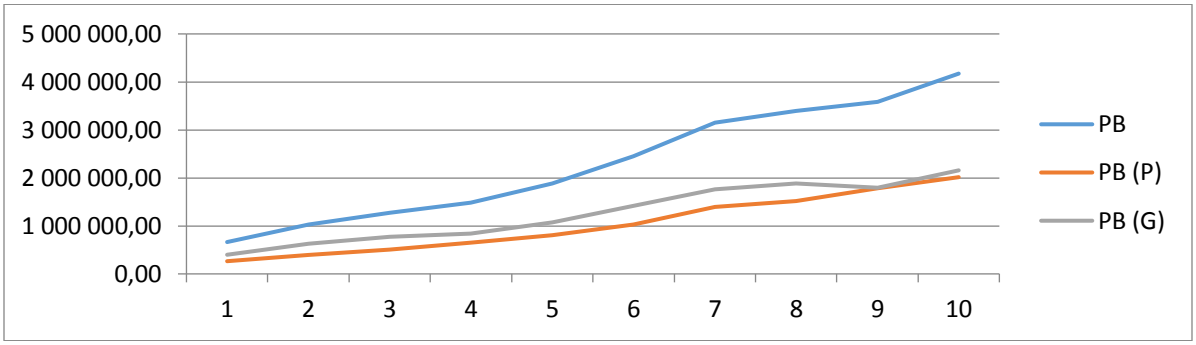

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تطبيقات EXCEL وبيانات الجدول رقم 04

يعبر الرسم البياني عن مدى تطور القطاع الخاص من خلال الإنتاج الخام حيث يلتقي منحنى إنتاج القطاع الخاص بمنحنى إنتاج القطاع العام في العام التاسع (1998) من الفترة وهي فترة نهاية الاصلاحات الهيكلية والإملاءات الخارجية حيث يعتبر هذا مؤشر ينبئ بمستقبل واعد للقطاع الخاص ومساهمته في الانتاج الوطني لكن وبالرغم من ذلك فإن مستوى هذا القطاع لم يرقى إلى أهداف الانتاج الوطني التي مازا بعيدا عن تحقيقها،

استدركت السلطات الجزائرية ما سجل من نقائص في المرحلة السابقة بإصدار قانون جديد هو المرسوم رقم 01-04 المؤرخ في 20 اوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، الذي ألغى القانون 95-22، وتعتبر هذه المرحلة بمرحلة الانطلاقة الفعلية لتطبيق برامج الخوصصة التي امتدت إلى غاية 2010، حيث من أهم إنجازات هذه المرحلة هو إنشاء ما يزيد عن 700.000 مؤسسة بحسب إحصائيات مركز السجلات التجارية تأخذ منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصة الأكبر حيث وصلت عام 2008 إلى حوالي 321387 مؤسسة مستحدثة في إطار برامج الدولة لتشغيل الشباب والتشجيع على الاستثمار.

اتسمت هذه المرحلة أيضا بتراكم رؤوس الأموال لدى الخواص ودخولهم قطاع الأشغال العمومية ومختلف المناولات التي تمنحها الدولة في اطار الصفقات العمومية التي كانت تستهلك مبالغ ضخمة من الميزانية العمومية من أجل بناء هياكل قاعدية أساسية وبنى تحتية من شق الطرقات وبناء الجسور، المطارات الموانئ و السكك الحديدية، بالإضافة إلى مختلف البرامج الإنشائية الضخمة على غرار برامج الإسكان الواسعة مثل إطلاق برنامج مليون سكن اجتماعي وغيرها من الصيغ والبرامج في اطار التجهيزات العمومية وميزانية الاستثمار، وهذا كله ساهمة في زيادة حجم إنتاج للقطاع الخاص، و يمكن متابعة تطور مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام الوطني إلى غاية عام 2016 من خلال الجدول والشكل الموالين.

جدول رقم: 05 – تطور مساهمات القطاع الخاص في الانتاج الخام للفترة 2000-2016 *(الوحدة مليون دج)*

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج الإجمالي الخام	5 116 430,3	5 234 272,5	5 551 046,3	6 289 **595,3**	7 303 406,5	8 873 009,9	10 195 092,6	11 261 457,4	12 874 921,8
مساهمة القطاع الخاص	2 181 919,0	2 486 056,3	2 722 766,4	3 020 103,3	3 465 034,1	3 940 502,5	4 517 830,7	5 024 940,5	5 611 537,9

مساهمة القطاع العام	2 934 511,3	2 748 216,2	2 828 279,9	3 269 492,0	3 838 372,4	4 932 507,4	5 677 261,9	6 236 516,9	7 263 383,9
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الإنتاج الإجمالي الخام	12 096 838,5	13 900 278,0	16 000 361,0	17 485 839,4	18 451 585,9	19 417 067,1	19 380 547,5	20 442 706,6	
مساهمة القطاع الخاص	6 495 295,3	7 375 246,2	8 118 883,8	9 378 753,3	10 613 507,6	11 640 656,5	12 458 493,4	13 384 347,2	
مساهمة القطاع العام	5 601 543,2	6 525 031,8	7 881 477,2	8 107 086,1	7 838 078,3	7 776 410,6	6 922 054,1	7 058 359,4	

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للاحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 ورقم و786 أوت 2017.

من خلال البيانات المقدمة في الجدول رقم 05 نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الخام في تزايد مستمر حيث بدأ يكبر حجمه وتتسع الفجوة بينه وبين القطاع العام إبتداءا من سنة 2009 حيث بلغ إنتاج القطاع الخاص مقابل القطاع العام على التوالي 6495295.3 مليون د.ج مقابل 5601543.2 مليون د.ج، ليصل حجم الانتاج الخاص إلى ضعف ما ينتجه القطاع العام في العام 2015 بمبلغ إجمالي 12458493.4 مليون د.ج للقطاع الخاص مقابل 6922054.1 مليون د.ج للقطاع العام، وهذا مؤشر ودليل قوي على تصدر القطاع الخاص وتوجهه نحو المساهمة في أكبر قدر من حجم الإنتاج الخام الوطني.

شكل رقم: 02 – تطور مساهمة القطاع الخاص في الانتاج الخام لفترة 2000–2019

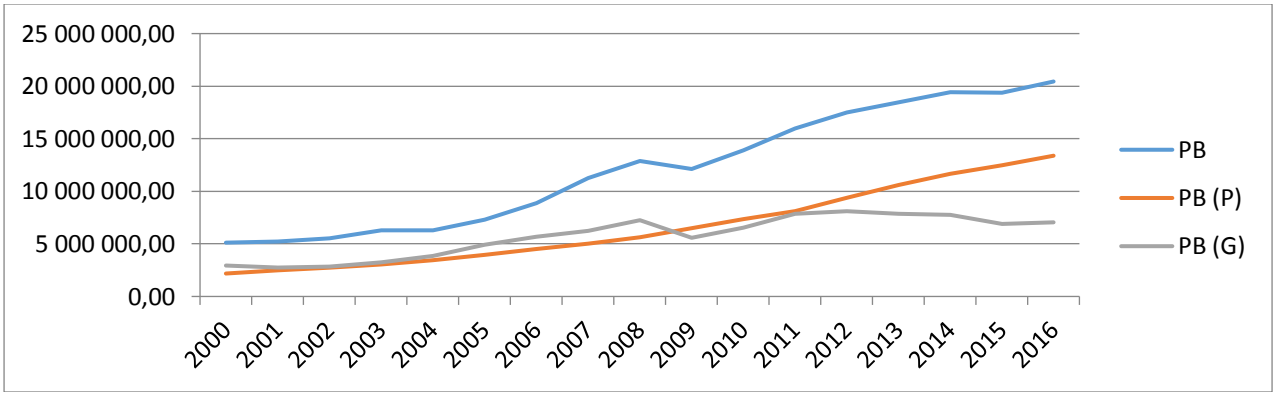

المصدر: من إعداد الباحث بلاعتماد تطبيقات EXCEL وبيانات الجدول رقم 05

نلاحظ خلال الشكل رقم 02 أن منحنى الإنتاج الخام الخاص في صعود مستمر أي باتجاه إيجابي وهذا دليل على نمو الانتاج الخاص،كما نلاحظ أيضا تقاطع منحنى هذا الأخير مع منحنى الانتاج الخام العام في النقطة الأفقية لعام 2009 وتعديها إلى الأعلى، وهذا دليل على تجاوز إنتاج القاع الخاص إنتاج القطاع العام للأول مرة بعد عشرين سنة تقريبا من بداية الاصلاحات ثم بدأ منحنى إنتاج القطاع الخاص في صعود مستمر، ومستمر أيضا في تجاوزه إنتاج القطاع العام حتى آخر الفترة، وبالمقابل نلاحظ أن منحنى إنتاج القطاع العام في انخفاض محسوس هذا مما يزيد في الهوة بين مساهمته في الإنتاج الوطني ومساهمة القطاع الخاص، وهذا في حد ذاته مؤشر جلي على بداية تخلي الدولة تدريجيا عن تلبية كل الحاجيات الاساسية للمجتمع فاسحة المجال أمام القطاع للعب هذا الدور.

أما عن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة فبدأت تتزايد مساهمته بشكل كبير و متسارع إبتداءا من سنة 2000 لتسجل أكبر مستويات لها في عام 2016 لتبلغ ضعفي القيمة المسجلة في القطاع العام ، ولتبلغ أيضا وفي نفس العام هذه المساهمة خمسة أضعاف القطاع العام خارج قطاع المحروقات، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم 06 و07 .

جدول رقم: 06 – نسبة تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000-2016 (%)

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
القطاع العمومي	58.3	50.7	53.5	57.2	58.6	48.5	48.5	40.6	32.2
القطاع خاص	41.7	49.3	46.5	42.8	41.4	51.5	51.5	59.4	67.8
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للاحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 ورقم و786 أوت 2017.

يعبر الجدول رقم 06 عن نسبة تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام حيث تعبر النسب على الجدول نتيجة منطقية بالنظر إلى معطيات الجدول رقم 05 حيث أن نمو إنتاج القطاع الخاص أعلى من نمو إنتاج القطاع العام، فالقيمة المضافة لكل قطاع هي ترجمة عقلانية للعلاقة بين القطاعين، فنلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الخاص في نمو مستمر بينما هي في تدهور في القطاع العام، فبلغت في آخر الفترة نهاية سنة 2016 ثلث القيمة المسجلة في القطاع الخاص 32.2 مقابل 67.8، و يعود هذا التراجع إلى عدة أسباب أهمها التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي تماشى مع الاطار التشريعي الذي ساهم في تشجيع القطاع الخاص الذي بدأ انتعاشه خاصة بعد زيادة الطلب الكلي وارتفاع حجم الانفاق العام الناجم عن ارتفاع الدخل الوطني الناتج عن تحسن أسعار البترول مع أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة والتي إبتدأت فيه الحكومة الجزائرية بإطلاق البرامج العمومية للإنعاش الاقتصادي.

جدول رقم: 07 – نسبة تركيبة القيمة المضافة (خارج قطاع المحروقات) للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام للفترة 2000–2016 (%)

	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
القطاع العمومي	25.2	22.1	21.5	19.5	17.5	15.5	14.7	14.7	14.9
القطاع خاص	74.8	77.9	78.5	80.5	82.5	84.5	85.3	85.3	85.1
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: الحسابات الاقتصادية للديوان الوطني للاحصائيات ONS رقم 609 سبتمبر 2011 و رقم و786 أوت 2017.

من خلال معطيات الجدول رقم 07 يتبين لنا فروق كبيرة واتساع الهوة بين نسب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات بين القطاع الخاص والقطاع العام حيث أنه تبدأ بفارق ثلاثة أرباع ¾ في عام 2000 وتنتهي بنسبة الخمس 5/1 في عام 2016 وهذه فجوة كبيرة، وهي في نفس الوقت مؤشر إيجابي بالنسبة لزيادة القيمة المضافة للقطاع الخاص لكن بمقارنتها بالقيمة الحقيقية فإنها غير كافية لتلبية مختلف الحاجيات الوطنية مع العلم أن نسبة القيمة المضافة لقطاع المحروقات لوحده تصل إلى 18.8% لعام 2016 وهي قيمة أكبر من مجموع قيم نشاطات القطاع العام التي تقد 14.9%، ولكنها غير كافية للنمو باعتبار أن القيم الحقيقية للمنتوجات مقيمة بالدينار الوطني ناهيك عن أن الاقتصاد الوطني مازال يقتني منتجاته بشكل كبير من الخارج.

مع كل هذه المجهودات والتحفيزات المقدمة للقطاع الخاص إلا أنه لم يرقى بالشكل الكافي الى أن يكون قاطرة نمو حقيقية تغني الاقتصاد الوطني عن تبعيته للمحروقات وتحقيقه الاكتفاء الذاتي وتخلصه من التبعية للخارج.

وفي ظل الوضع الراهن للاقتصاد الذي يعيش أزمة حادة في الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار البترول وبداية التراجع الكبير للإحتياطات من العملة الصعبة وظهور المستور من قضايا الفساد المالي التي عرت كثيرا من خبايا تسير الاقتصاد المبني على أراء ومصالح

خاصة لفئة من رجال الاعمال وتأثيرهم في القرارات الاقتصادية المصيرية، هذه القرارات التي أثير عنها الكثير من الجدل، وبهذا تبقى الرؤية الاقتصادية رهينة القرار السياسي المتذبذب من مرحلة إلى أخرى دون تحقيق الجدوى الاقتصادية المنشودة، وبهذا يبقي القطاع الخاص متأخرا عن آداء دوره الفعال وهو يتخبط في مشاكل وعقبات عديدة من أهمها:

– مشكل التمويل وتخلف الجهاز المصرفي والبنكي حيث يعتبر النظام التمويلي والمصرفي في الجزائر من أكثر الأنظمة البيروقراطية ناهيك عن ارتفاع أسعر الفائدة التي تصل حتى حدود 7% وهي نسب كبيرة مقارنة بقريناتها في دول العالم،كما أن عمليات التمويل محدودة ولا تخضع لقواعد شفافة وعادلة في إطار منافسة فعالة بالإضافة إلى ظاهرة المحسوبية في منح القروض وتفشي الفساد المالي واستحواذ فئة قليلة على معظم القروض دون تحقيق نتائج معتبرة تكافئ قيمتها،

– ضعف الجهاز الإداري والتنظيمي حيث لا يزال متخلفا عن أنظمة الحوكمة والإدارة الحديثة، ولا تزال الإدارة حبيسة الذهنيات الإتكالية الخاملة غائبة عن الاهتمام بالكفاءة البشرية وتحسين مردود العنصر البشري الفاعل الأساسي في الإدارة والتنظيم حيث مازال بعيد كل البعد عن آداء دوره بحق، بالإضافة إلى عديد المخرجات السلبية لإدارة الاستثمار كتداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وغياب اطار شفاف للتعامل معها و ضعف الجهاز الضريبي في مواكبة التطورات وغياب قواعد واضحة وشفافة في التطبيق،

– نقص العقار الصناعي اللازم والأساسي لقيام المشاريع الاستثمارية وصعوبة الحصول عليه ناهيك عن انخفاض الأوعية العقارية المناسبة وغلاء أسعارها، كما لم يسلم هذا القطاع من التلاعبات والبزنسة وتهميش المستثمر الحقيقي من الاستفادة من العقار،

– مشكل الفساد وهو من أهم المعوقات إن لم نقل أساسها حيث اذا انتشر الفساد في مفاصل الدولة وانتشر الى الفاعلين فيها أصبح من غير الممكن تطبيق أي سياسة او برنامج بصورة صحيحية وعقلانية وشفافة بل سيخضع للإملاءات الفردية والمحسوبية والمصالح الشخصية،

– مشكل القطاع الموازي حيث أكدت الاحصائيات الوطنية ان هذا القطاع بلغت سيطرته على الكتلة النقدية المتداولة في حدود 40% ويبلغ حجم نشاطه بما يعادل 34% من الناتج الداخلي الخام وهذه نسبة جد خطيرة ومؤثرة على التوازنات الاقتصادية المحلية وبخاصة على الجباية الضريبية و انفاق الدولة على التحويلات الاجتماعية وتدعيم السلع الأساسية.

خاتمة

لقد تطورت التوجهات نحو القاع الخاص في الجزائر عبر مراحل متتالية بدأ من هيكلة الاقتصاد والتوجه نحو اقتصاد السوق مرورا بمراحل وبرامج متعدد، مراحل أستهلك فيها الجهد المال والوقت إلا أن ما تحقق إلى اليوم ليس بمستوى التطلعات الاقتصادية بالنظر إلى الموارد والمقدرات التي يزخر بها الاقتصاد الوطني، ورغم كل المجهودات الجبارة و المعتبرة للنهوض بالاستثمار الخاص حيث وصلت مساهمة هذا الأخير في الإنتاج الوطني الخام إلى ضعف ما يحققه القطاع العام كما بلغت تركيبة قيمته المضافة ما يعادل خمسة اضعاف القيمة المضافة للقطاع العام، وهذه مؤشرات على هيمنة هذا القطاع على النشاط الاقتصادي الوطني إلا أن الانعكاسات المطلوبة لهذه الهيمنة تبقى ضعيفة بالنظر إلى الإختلالات التي يعيشها الاقتصاد من نقص في الانتاج وكفايته مع استمرار التبعية للخارج في تلبية الحاجيات الوطنية، ناهيك عن ارتفاع المعدل العام للأسعار وضعف القدرة الشرائية وتراجع معدلات النمو حيث وصلت في الأعوام الأخيرة من 2.4% عام 2017 إلى 1.4% سنة 2018، وفي ظل هذا الواقع الاقتصادي الضعيف أصبح الخروج منه لزاما ويستدعي إعادة التفكير الجدي و التخطيط الهادف من أجل إعادة النظر في الآليات المتبعة والمستخدمة في التوجه الاقتصادي الراهن وبخاصة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص و إستحداث ميكانزمات جديدة وآليات فعالة تعيد بناء الثقة والشفافية في مجال الاستثمار والأعمال وتعبد الطريق أمام النهوض بالاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع:

01- الجريدة الرسمية (24 يناير 2001 العدد 07)، المرسوم رقم18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر ،2001.

02- الجريدة الرسمية (13 يناير 1988 العدد 02)، قانون رقم 88-01 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجزائر ،1988.

03- الجريدة الرسمية (22 غشت 2001 العدد47)، الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجزائر، 2001.

04- المرسي السيد الحجازي ، إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع العام، الدار الجامعية، بيروت- لبنان،2002.

05- دريد كامل آل شيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع الطبعة العربية، عمان- الاردن، 2009.

06- سالم قاسم النعيمي، الترشيد الفعلي للإنفاق الاستثماري بأسلوب جيرت، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. القاهرة- مصر،2005.

07- عبد المطلب عبد المجيد، المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية، الاسكندرية- مصر،2009.

08- عبد المجيد عبد المطلب. السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

09- فاتح ابو عامرية، الخصخصة وتاثيراتها الاقتصادية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2008.

10- فاضل الربيعي، محمد عبده ، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية،امكتبة المدبولي، لقاهرة- مصر، 2004.

11- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2009.

12- ماجدأحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار اسامة للنشر والتوزيع. عمان- الاردن،2011.

13- محمد الجوهري (2009)، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار-دراسة مقارنة-، ادار الفكر الجامعي، لاسكندرية- مصر، 2009.

14- محمد صبري بن أونج (2000)، الخصخصة-تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص في ضوء التشريع الاسلامي، دار النقاش، الاردن، 2000.

15- مروان شموط (2008)، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة-مصر، 2008.

16- محمد العبد الله وآخرون، الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية،بحوث الندوة الفكلرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-مركز الوحدة العربية، الجزائر، 2005.

17- محمد فوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة غرداية-، رسالة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2010.